

إشكالية الإختلاف العقدي وضرورة إعادة التأسيس لتعايش الأديان / د.
Annales de philosophie et des sciences humaines. — عبد الحكيم فرحات. — في
ص. ١١٣-١٣١, N° 21, t. 1 (2005).

Annales de philosophie et des sciences
humaines. — ملاحظات في أسفل الصفحات : عنوان الغلاف

I. العقائد II. الأديان

PER L1044 / FP193494P

إشكالية الاختلاف العقدي وضرورة إعادة التأسيس لتعايش الأديان

د. عبد الحكيم فرحات

أستاذ محاضر في مقارنة الأديان - كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة

إنَّ الألفية الثالثة هي بحقّ عصر العقائد والطوائف الدينية؛ فقد تأسست الحرية العقديّة، وتبلورت التعدّدية الدينيّة في كلّ بلدان الدنيا، فتعدّدت الأديان في القطر الواحد وتكاثرت الملل والتّحلّ، وظهرت طوائف جديدة لم نسمع عنها من قبل. كما تفاعل التواصل الديني، فصارت المعارف الدينيّة متاحة لكلّ من رغب، وقطع التّحاور الديني خطوات عديدة، وتأسست المقاعد الجامعيّة للدراسات الدينيّة المقارنة في كلّ الجامعات، وهي الميزات التي أسّست لتثاقف إيماني وتعايش ديني، وتفاعل روحي، كما أسّست لإضطرابات إجتماعيّة وصراعات دينيّة عديدة، مسّت بمنجزات المجتمع المدني، مما جعل النظر في مسألة التعايش الديني أمراً عاجلاً ومسؤوليّة ملقاة على عاتق الجميع.

وهذا ما جعلني أتساءل حول ثلاثة مسائل: عن حقيقة الاختلاف العقدي وأبعاده المختلفة وآثاره؟ وعن الإتجاهات المعاصرة في التأسيس لتعايش الأديان؟ وعن ملامح منهج يصلح لتحقيق تعايش الأديان على أرض الواقع؟ وهي الأسئلة التي سأحاول أن أجيب عليها في المباحث التالية:

أولاً: الاختلاف العقدي ومطالب المجتمع المدني
ثانياً: الإتجاهات المعاصرة لتأسيس تعايش الأديان
ثالثاً: نحو تأسيس جديد لتعايش الأديان

أولاً: الاختلاف العقدي، حقيقته وأبعاده

لا شك في أن الدين ظاهرة عميقة الوجود والجدور في حياة الإنسان، تعكس خاصية التفكير والإدراك، التي يتميز بها الإنسان عن سائر الحيوانات، تدفعه إلى التساؤل حول أصل وجوده وغاية خلقه وآفاق مصيره، وعن القدرة التي أنشأته ومدى إرتباطه بها، وعن علاقته كلّ واحد منهما بالآخر، وعن إلتزاماته تجاه هذه القدرة. وليست الإجابات على الأسئلة سوى دينه ومعتقدده، وبذلك صار الدين إيماناً ورؤية للكون ووازعاً دينياً وقيم عمل وخطاب وجود وأنموذج حياة.

وليس الاختلاف في الإجابات على تلك الأسئلة والتباين في إقتراح الحلول سوى الاختلاف العقدي؛ أي أن الاختلاف العقدي تفارق في مسائل الإعتقاد ومضامين الإيمان، وتباين في رؤية الكون، وتمايز في الوازع الديني، وتخالف في قيم العمل، وخصوصية خطاب، يظهر على مستوى الفرد كما يظهر على مستوى الجماعات والدول، وهو أمر واقعي لا يمكن إنكاره ولا التغاضي عنه، وليس هنالك شيء يختلف فيه البشرية كما تختلف في أمر الأديان، فهي الآن ألف أو تزيد، وإذا ضمنا إليها قراءات كلّ دين، صرنا لا نستطيع الحساب^١.

وقد عدّت الكتب المزلّة الاختلاف العقدي تقديرًا ربّانياً، ورعاية إلهية أوجدت الإنسان حرّاً مريداً مختاراً قادراً على التفكير وإتخاذ القرار، لينخضع للإبتلاء، فيستحقّ الثواب والعقاب؛ يقول

القرآن الكريم: (ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم فيما آتاكم)^١، ويقول: (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين)^٢، ويقول: (ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء)^٣. ولو كان قطع دابر الاختلاف العقدي واجباً، وفرض الإتيان مرغوباً، لسيّر الله خلقه وعباده في طريق الإيمان به والخضوع لدين واحد، ولكنه تعالى لحكمته ترك حرية الاختيار للإنسان، يقول القرآن الكريم: (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)^٤.

ولذلك، فلا إشكال في الاختلاف العقدي، وإنما الإشكال في العجز عن التوفيق بين معتقد الأنا وما يلزم عنه من إيمان بوجوب الالتزام وضرورة تبشير الآخر وهدايته، وبين حق الآخر في الرفض والاختلاف. فإذا فشل التوفيق صارت طرفي المعادلة صراعاً، قد يمتد إلى مختلف جوانب الحياة، وقد يصل إلى حدّ حمل السلاح، وهنا مكنم الإشكال.

وبالتأمل في الاختلاف العقدي يتأكد أنّ له ثلاثة أبعاد مختلفة جدية بالإهتمام؛ بعد لاهوتي، وبعد حقّي، وآخر إجتماعي، نشير إلى كل واحد منها بإشارات تفي بمقتضى المقام:

١-١ البعد اللاهوتي

نريد بالبعد اللاهوتي هنا الأسس التصوريّة التي يتبلور عنها الاختلاف العقدي، والتي تنشأ عن المعتقدات الأساسيّة للأديان ومواقفها من الأديان الأخرى. وفي الغالب لا تخرج عن الثلاثة التالية البيان: إحتوائي، وإنكاري، وتعددي؛ أمّا الإحتوائي فإن يرى دين أنّه قد احتوى الحق المطلق، وأنّ غيره من الأديان قد حوى الحقّ والباطل، فهو الكامل وغيره الناقص، وهو الوارث وغيره الموروث. وأمّا الإنكاري، كأن ينظر دين إلى الأديان الأخرى نظرة إنكار كلي، فكلّها باطل وكلّها زور وهتان. وأمّا التعددي، فإن يقبل دين من الأديان الأخرى أن تشاركه في إقتسام الحقيقة، والسير

١. سورة المائدة، آية ٤٨،

٢. سورة هود، آية ١١٨،

٣. سورة النحل، آية ٩٣،

٤. سورة الكهف، آية ٢٩،

والسلوك إلى الله جلّ وعلا، ومهما يكن، فلكلّ دين تصوّره الخاصّ في مسألة الاختلاف العقدي ومعاشية باقي الأديان.

وقد يبقى البعد اللاهوتي مجرد أحكام عقدية، كملاً ونقصاً، وتكفيراً وإيماناً، وقد يتبلور فيصير مواقف عملية من الآخر، معاشية ومقاطعة وإقصاء، وقد تصير قتلاً وإبادة؛ أيّ أنّ التصورات العقدية تتبلور فتصير ممارسات سلوكية، ومعاملات إجتماعية، وهذا ما يصير الاختلاف العقدي إختلافاً إجتماعياً تخشى عواقبه الواقعية.

١-٢ البعد الحقيقي

ينشأ الاختلاف العقدي عن تفارق الآراء وتباين القراءات في مجال الأديان، ويتبلور عن حقّ الإنسان في التدين وحرّيته في مجال الدين والفكر العقدي؛ الحقّ المسلّم بين الكثير من الأديان وموائيق حقوق الإنسان ومطالب المجتمع المدني الحديث. فلإنسان التدين بما يراه حقاً، وله مطلق الحرية في إعتناق ما يشاء من إعتقاد، والإقتناع بمختلف الأفكار الدينية. إلّا أنّه ينبغي التنويه هنا بأنّ لكلّ حرية قيد، وإلّا فقد ينتج عن تعدّد الحريات إختلاف وتضارب، وتصير الحرية باباً للإختلاف الإجتماعي، وعين الفوضى.

ولذلك صار لازماً التّظر في كيفية التوفيق بين الحرية الدينية للأفراد وحرّيات الآخرين ومطالب المجتمع المدني وإختياراته، حتّى لا تصير فتنة دينية، تعميق الحياة المدنية.

ومهما يكن فإنّ الإنسان حرّ في معتقده ما لم يمسّ بمعتقدات الآخرين وحرّياتهم الدينية وحيواتهم. الأمر الذي يغيب عن بال الكثيرين في تناول حرية الإعتقاد.

١. راجع حول هذه القضايا:

Toward a Theological Encounter: Jewish Understandings of Christianity, Ed. »Leon Klenicki, Paulist Press, Stimulus, 1991

Kenneth Einar Himma, *Finding a High Road: The Moral Case for Salvific Pluralism*, International Journal for Philosophy of Religion, vol. 52, no. 1 (August 2002), 1-33

٣-١ البعد الاجتماعي

إنَّ أيَّ دين يعيش في مجتمع مع باقي الأديان والجماعات الفكرية على تنوعها وتمايزها، ضمن حياة مشتركة متداخلة المصالح والمنافع، ولا يمكن لأيَّ واحد منها أن يستأثر لنفسه بزاوية من زوايا الدنيا، يقبع فيها بعيداً عن الآخرين وعن علاقات التأثير والتأثر. وإذا استأثر دين بالدولة الواحدة، فلن يستأثر بالعالم كله، والتاريخ شاهد على ذلك. فالإجتماعية لا مهرب منها، والتعايش لا مفرّ منه، وإلّا صارت الأديان منفذاً إلى العزلة والإقصاء، ومدخلاً إلى التفكيك الاجتماعي الذي ينتهي بهدم المجتمع المدني وتدمير منجزاته، فتصير عامل إقصاء وقطيعة وفرقة وطوائف، وقد تصير شرارة قتال؛ إذ لو أراد دين ما أن يفرض نفسه على باقي الأديان في مجتمع لألغى معارضتها قائمة، ولوجد مصادمتها مترتبة، ولعاد بالوبال على المجتمع وأمنه وتقدمه. وبالمقابل فقد تصير الأديان عامل بناء بما تشيعه في المجتمع من وئام وتواصل بالحقّ والخلق، وتواصل بالخير والعمل الصالح، وهي اللقطة التي تنبئ بخطورة البعد الاجتماعي للاختلاف العقدي وما يمكن أن يثيره في واقع الناس والجماعات.

إنَّ الأبعاد الثلاثة، اللاهوتي والحقّي، والاجتماعي تثبت عمق ظاهرة الاختلاف العقدي وغورها في النفس المجتمع، وتؤكد أنَّ التعامل معها يحتاج الإحاطة بالأبعاد الثلاثة، وإلى مزيد من العلم بواقع الأمور والحكمة لكي يمكن أن نؤسّس لمجتمع مدني ولعصر جديد، يجعل الأديان رافداً لبناء الإنسان والوئام الوطني، والسلام العالمي، لا معول هدم وتخريب وتدمير.

إنَّ نظرة بسيطة على تاريخ الاختلاف العقدي تثبت أنَّه كان عامل بناء للإنسان والمجتمع بما أنتجه من عطاء فكري وفلسفي وتعايش فكري ومنطق حوار وإنتاج علمي، كما كان وللأسف عامل هدم وتخريب، بما أنتجه من خصومات وإرهاب وحروب وأعمال العنف وسفك دماء، نشأت عن محاولة الدين الأقوى، أو المذهب الأقوى الهيمنة على الأغيار بفرض المذهب والرأي^١. ولا عجب أن ينتصر المتدينّ لدينه؛ إذ أنَّه يرى دينه الحقّ وغيره الباطل، ولا عجب أن صار أقطاب

١. حسن الصفار، التعددية والحرية في الإسلام، بحث حول حرية المعتقد وتعدّد المذاهب، ط٢، (لندن: دار الساقي، ١٤٢٠)،

المجتمع المدني ورجالات الأديان يتخوفون من أمر الاختلاف العقدي وما يمكن أن تثيره في الأنفس والجماعات.

ويبقى التساؤل قائماً هل يمكن التأسيس للإختلاف العقدي، وإقامة نظام فاعل لتعايش الأديان، وهذا سيظهر الآن.

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لتأسيس تعايش الأديان

إنّ ما بيّناه حول غور ظاهرة الاختلاف العقدي يجعلنا نطرح مجموعة من الأسئلة مسائل بالغة الخطورة حول قضايا الوثام الوطني والتعايش الديني: هل يمكن أن يتمّ التعايش بين المذاهب المختلفة والأديان المتباينة؟ كيف يمكن أن يتحقّق ذلك؟ هل يمكن أن ينشأ مجتمع منسجم يجمع بين أديان مختلفة؟ وما هي شروط هذا الانسجام؟ هل يمكن أن توظّف الأديان لخدمة المجتمع وتعزيز منجزاته؟ لقد اتفق جلّ الباحثين على إمكان ذلك مع ضرورة التأسيس للإختلاف العقدي وتعايش الأديان، ثم اختلفت إتجاهاتهم في طريقة التأسيس، أهمّها الثلاثة التالية البيان:

٢-١ إتجاه تجاوز الحقيقة الدينيّة

يرى أصحاب هذا الإتجاه أنّ الاختلاف العقدي أمر واقعي لا ينكر، وأنّ التعايش مطلب عاجل للمجتمع المدني، يمكن تحقيقه بتجاوز الحقيقة الدينيّة، فتنفض الدّولة يديها من الأديان، ليصير المجال لقبليّات الحضارة الماديّة الحديثة البعيدة عن عالم الله وأجواء الغيب وروحيّة الإيمان^١، وترك - أي الدّولة - أمر الأديان للمعابد والناس، تساوي بينها في الحقوق والتنافس، وتهمّل التربية الدينيّة في مختلف المستويات التعليميّة بدعوى تورّطها في شحذ الإختلاف، - وتستعيض عنها بالتربية المدنيّة الموجهة ذات النزعات الإيديولوجيّة المختلفة، بدعوى أنّ المجتمع المدني ليس مجتمعاً متمحوراً حول الدين، وليس له أي دخل في القرارات والتدابير الحكوميّة والسياسيّة، وليس معنى هذا هو إقصاء الدين أو الفرار منه، إنّما المراد هو السماح للدين بالحضور الاجتماعي وفرصة الظهور إلى

١. محمد فضل الله حسين، طريق التفكير في مشروع الوحدة (١)، نقلاً عن موقعه: (www.bayynat.org.lb/alwihda)

جانب بقيّة الأفكار والعقائد والمدارس في المجتمع المدني الحديث^١. ولذلك فيمكن للمتدينين بأيّ دين أن ينشئوا لأنفسهم جمعيات وفتات دينية تمثلهم في إطار المجتمع مع باقي الفئات الفكرية والسياسية والاقتصادية^٢؛ لأنّ المجتمع المدني هو مجتمع المنافسة بين مختلف الفئات والأفكار والمؤسسات. الأمر الذي يخفّف من وطأة الدين في الواقع الاجتماعي لصالح غيره من الروابط الاجتماعية، كرابطة الأمة ورابطة الوطن وروابط الإنسانية المتعددة، وهذا ما يقوّي أواصر المجتمع المدني.

وسياسة هذا الاتجاه لم تقدّر الاختلاف العقدي حقّ قدره، ولم تنفطن إلى خطورته الوجودية، ولم تدرك الأبعاد الغائرة للدين في الحياة الإنسانية والاجتماعية التي أشرنا إليها آنفاً، كما أنّها أهملت ما فيه من عقائد وقيم ونماذج عمل، يمكن أن تصير فاعلة في بناء الإنسان الحديث، وتأسيس المجتمع المدني، وأهملت معها التكوين الديني للإنسان، وهذا ما مهّد لظهور إنسان جديد، جاهل بدينه، ضعيف الإيمان، عرضة للتأثر بأفكار الطوائف الدينية.

إنّ هذا الاتجاه لم يفلح في تأسيس الوثام الديني بقدر ما أفلح في إبعاد الإنسان عن عمق معنى الإيمان في الدين، وإشغاله بالاستغراق في مفرداته اليومية ومشاكله الذاتية والغريزية، الأمر الذي لا تؤمن عواقبه الروحية والخلقية والحضارية^٣. والنتيجة الفعلية لهذا الاتجاه في مختلف البلدان هو تكوّن جيل من المتدينين الخاوين روحياً، الذين لا يعرفون عن دينهم سوى الاسم، بل الأدهى أنّهم يعرفون ما يقال حول أديانهم أكثر مما يعرفون عن أديان غيرهم، ممّا مكّن لظهور العديد من الطوائف الدينية والاتجاهات الروحية والجماعات السريّة في الحيز الغربي^٤، إنتقلت إليه بفعل الهجرة الكبيرة من الجنوب إلى الشمال، سيّما في القرن الأخير، وانتقلت معها عقائد دينية لم يعرفها الغرب المسيحي

١. أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، تر: حيدر حب الدين، ط، ١، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١)، ص. ٨٢.

٢. المرجع السابق.

٣. فضل الله حسين، طريق التفكير في مشروع الوحدة (١)، نقلاً عن موقعه: (www.bayynat.org.lb/alwihda).

٤. المرجع السابق، ص. ٥.

من قبل، ولم يخبر مكنوناتها^١. وهذا ما نبّه الكنيسة الكاثوليكية إلى خطورة تجاوز التربية الدينية وعدم الاهتمام بتبشير الحيز المسيحي بتعاليم الإنجيل^٢. ولذلك فقد أصدر البابا يوحنا بولس الثاني القرار الفاتيكاني في ١٣ تموز ٢٠٠٣ يحذر من خطورة الوضع الروحي في الغرب، وطفو الغنيان، وفقدان الأمل، ويدعو إلى إعادة تبصير الإنسان بالإيمان وضرورة تجديده، وضرورة السعي الجاد (لتجديد التبشير، تبشير بفعل الإيمان، ويعلم الإنسان فن الحياة في ملكوت الله الباهرة)^٣.

٢-٢ اتجاه أنسنة الحقيقة الدينية

ظهر هذا الاتجاه حديثاً في مجتمع ما بعد الحداثة لما تبين خطر تجاوز الحقيقة الدينية وما أنجر عنه من إنتشار للطوائف الدينية والجماعات الباطنية؛ إذ الدراسات تخبر عن تزايد عددها يوماً بعد يوم، بعضها إرهابي يهدّد أمن المجتمع المدني وبعضها باطني لا يمكن الإطّلاع على عقائده، وبعضها إباحي يستبيح ممنوعات المجتمع المدني^٤، ولذلك فقد اقترح هذا الاتجاه إصلاحاً عاجلاً للوضع الديني الراهن، وتكوين الفرد الحديث تكويناً علمياً بما يثقفه في الأديان والمسألة الاعتقادية، ويذيب العصبية الدينية، ويدعم نماذج المجتمع المدني، ويمنعه من الوقوع في شبك الطوائف الدينية، تعتمد على ما تحصل من مقاربات إنسانية للظاهرة الدينية ومناهجها المختلفة، لتحليل الإيمان في أنفس الناس وتفكيك، عبر تحليل المقدّس وتفكيك بنيته، تتناول مفهوم الدين ومصادره وبنيته، وتعليقاته الإنسانية والإجتماعية المتعدّدة، وتقيم المقارنات بين الأديان لإطّلاع التلميذ على معتقدات الآخر، تجعل منها مقرّرات دراسية تلقّن لتلاميذ مختلف المراحل الدراسية، كما يحدث الآن في المدارس الفرنسية.

إنّ هذا الاتجاه يطمح إلى بناء معرفة نظرية موجهة حول الأديان والمسألة الاعتقادية، تصير بديلاً معرفياً للتربية الدينية الكلاسيكية، يمكن أن تفيد في إصلاح الوضع الراهن. معرفة جديدة

1. S. E. Le Cardinal Josheh Ratzinger, *sur le thème de la nouvelle évangélisation*, Jubilé des catéchistes, ((dimanche 10/09/2000)).

٢. المرجع السابق

٣. المرجع السابق

٤. المرجع السابق

تبصر الناس بحقيقة إيمانهم، ويذيب العصبية الدينية، ولكنه لا يؤسس بحال من الأحوال إيماناً في الأنفس والجماعات، ولا يحاول الاستفادة مما في الأديان من تصوّرات وقيم وأحكام، يمكن أن تنهض بالمجتمع المدني والإنسان المعاصر، ممّا يمهد الطرق لظهور العديد من الطوائف الجديدة، وظهور القراءات الدينية المتطرّفة؛ إذ أنّ تبصير الناس بحقيقة الإيمان على أيدي العارفين بأصوله هو في حقيقته تجهيل للناس بالإيمان بالمسألة الدينية، وقد تستغل جهله الطوائف الدينية الجديدة لنشر أفكارها وتجنيد أتباعها، وما الصيحات المتعالية في الغرب للتحويل بخطورة الطوائف الجديدة إلا دليل على ما ذكرنا^١.

ومن جهة أخرى الحقيقة فإن إلزام الناس بمعرفة نظرية حول المسألة الدينية هو في حقيقته فرض لقراءة دينية معيّنة مصادرة لمبدأ الحريات الدينية، ومبدأ تعدد القراءات الدينية؛ إذ من حقّ الآخر أن يرفض الإيمان بها والإقتناع بمضامينها، كما أنّ من حقّه أن تكون له قراءته الخاصة.

ومهما يكن فإن هذا الاتجاه لم يوفق في حلّ معضلة الاختلاف العقدي والتأسيس لتعايش الأديان بقدر ما وُفق في إنتاج تصوّر ديني جديد، يحتاج مثله مثل باقي التصوّرات الدينية إلى نظام تعايش يضمن له حقّ التعبير والإحترام.

٢-٣ اتجاه الحقيقة الدينية المتعدّدة

يعتمد هذا الاتجاه على فكرة تعدّد الحقائق الدينية في التأسيس لتعايش الأديان، وتصحيح مختلف المعتقدات؛ فالأديان في نظره مظاهر وأشكال لحقيقة روحية واحدة، فالدين واحد والغاية واحدة والأشكال متعدّدة، ولذلك فكلّ الأديان صحيحة؛ يمكن أن تسلك للسير الإيماني والسلوك الروحي للوصول إلى الله جلّ وعلا، وما الإسلام والمسيحية والبوذية وغيرها من الأديان إلّا أشكال لدين واحد. ولو آمن كل متدين بهذه الحقيقة لقضي على دابر التنافس بين الأديان وكلّ إشكال التعصّب والخصام القائم بينها^٢.

١. المرجع السابق

٢. فرحات عبد الحكيم، "التصوّف العالمي قراءة نقدية"، مجلة مخبر العقائد والتصوّف الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر،

ولهذا الإتجاه أنصار في القلم والحديث، وممن يدعو له في وقتنا الحاضر الدين البهائي^١، وإتحادية الرسالة الصوفية 'The Federation of the Sufi Message'، التي تأسست سنة ١٩٩٧^٢، لنشر معرفة الوحدة، وديانة الحب والحكمة، والكشف عن الثور والقوى الكامنة في الناس؛ إذ هما سرّ كلّ دين وقوة كلّ تصوّف وجوهر كلّ فلسفة دون تعلّق بأيّ تقليد أو عقيدة. ثم فكّ الحواجز القائمة بين قطبي العالم الحاضر، الشمال والجنوب، عبر التفاعل الفكري والتبادل الثقافي، بما يسهم في توطيد الأخوة العالمية خارج الوطنية الضيقة، والعرقية المنتهية^٣.

ويظهر من خلال هذه الإشارة أن إتجاه الحقيقة الدينية المتعددة قد أنتج نظاماً دينياً موازياً لكلّ الأديان، لا يتعلّق بدين معين منها، يمكن عدّه ديناً جديداً؛ لأنك لو دققت النّظر في المبادئ الآتية الذكر، لألفيتها تؤمن بكلّ الأديان ومقرراتها العقدية، بصفة لا تقرّها الأديان المراد التوفيق بينها، فلا عجب أن نعدّها ديناً جديداً رغم إصرار أصحابه على أنّ إتجاههم ليس كذلك، الأمر الذي يثبت أنّ هذا الإتجاه لم يوفّق في حلّ مشكلة الاختلاف العقدي وإشكالية التعايش الديني بقدر ما وفّق في إيجاد دين جديد، يضاف إلى قائمة الأديان^٤.

١. J. Douglas, *Baha'u'llah's Model for World Fellowship, World Order*, 11.1 (Fall 1976): 6-20.

٢. راجع تفاصيل ترجمته في موقع حركته: www.sufimovement.org

٣. راجع: (The work of sufi movement in www.ruhaniat.org)

٤. فرحات، "التطورات المعاصرة في التصوف الإسلامي"، مجلة الإحياء، ص. ٢٦٠

٥. من نماذج التوفيق التي استخدمتها هذه الحركة البسملة التي صارت كما يلي:

Bismillah er-Rahman er-Rahim, La Illaha ill' Allahu, Mohammed ar-Rasul Lillahu! In the Presence of Rama, of Krishna, of Shiva, of Buddha, of Abraham, of Solomon, of Zarathushtra, of Moses, of Jesus, of Mohammed. In the Presence of Sita, of Radha, of Parvati, of Yashodara, of Sarah, of Deborah, of Zipporah, of Mary, of Khadija, of Fatima. In the Presence of Sophia, of Kwan Yin, of Quetzalcoatl, of White Buffalo Spirit Woman, and in the Presence of many other names and forms, known and unknown to the world

نقلا عن موقع (www.ruhaniat.org) الموقع الرسمي لحركة (Sufi Ruhaniat International)

٦. فرحات، "التطورات المعاصرة في التصوف الإسلامي"، ص. ٢٦٥.

لقد اتضح لنا أن مختلف الاتجاهات التأسيسية لتعايش الأديان لم توفّق في مهمّتها بقدر ما وفّقت في تكوين إنسان عرضة للتأثر لمختلف الاتجاهات الطائفية، وبقدر ما وفّقت في تأسيس وسط وملاذ لطوائف دينية ذات توجهات متطرّفة وخطيرة على القيم الإنسانية ومنجزات المجتمع المدني^١؛ فلم تزد التدابير المقترحة المعضلة الدينية إلا إشكالاً وتآزماً، وهذا يلزمنا معاودة التفكير في كيفية التأسيس لتعايش الأديان.

وبعد أن رأينا مختلف الاتجاهات المقترحة لتعايش الأديان، وما يمكن أن يثار حولها من نقد، اتضح أن الرؤى مختلفة في كيفية التعامل مع الاختلاف العقدي وتحقيق التعايش الديني وتحديد مسالكه، كما اتضح ما يمكن أن يعترض به عليها؛ بعضها ظنّ أنه يمكن حل مشكلة الاختلاف العقدي بإقتراح قانون إيمان جديد يجمع كلّ الأديان، وبعضها ظنّ أن ذلك مرهق بإقتراح معرفة نظرية تفسّر كلّ الأديان يتلقاها كل الناس وبذلك تتلاشى العصبية الدينية، وبعضها ظنّ أنه يتحقّق بإغفال البعد الاجتماعي للاختلاف العقدي واهتمت بأبعاده المعرفية والتأويلية والإيمانية للاختلاف العقدي، مما جعلها غير قادرة على إيجاد سياسة إجتماعية أبداً، وغير قادرة على إصلاح الواقع الديني، والتأسيس لتعايش الأديان، وهذا ما يثبت صعود هذه الاتجاهات سماوات التنظير وإغفالها أرض الواقع الديني بكل أبعاده، ولذلك فستبقى شعارات وأمانى بين نخب المجتمع دون أن تعرف طريقاً إلى باقي الفئات الاجتماعية وتصير واقعاً اجتماعياً أبداً.

ثالثاً: نحو تأسيس جديد لتعايش الأديان

يمكننا إقتراح سياسة دينية لتأسيس تعايش الأديان تأخذ بكل أبعاد الاختلاف العقدي، وتحاول أن توظّف ما في الأديان من أحكام قيم ومقاصد، تقوم على مقومين، يمكنهما تجاوز ما تفرزه حالة التنوع غالباً من إشكاليات في التعاطي والتعايش، وهما:

٣-١ ضمان الحقوق والمصالح لمختلف الأطراف الدينية

حتى لا يشعر طرف من الأطراف بانتهاك حقوقه والتعدي على مصالحه، وإلا فلن تتوفر حينئذ أجواء التعايش؛ إذ أن ما يحصل من صراعات دينية بين الجهات المتنوعة في المجتمع مردّه في الغالب إلى طغيان وتعدي فئة على أخرى، فلا جرم أنّ الفئة المضطهدة - وإن كانت أقلية - تنور لذلك وتتحسّس، وقد تلجأ إلى الثأر والانتقام، وهنا مكن الفساد، ولذلك فقد أمر القرآن الكريم بالعدل بين الأفراد والجماعات، يقول: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجر منكم شنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)^١، فلا ينحاز لفئة على أخرى على حساب الحق والعدل، لصالح إنتمائه الديني أو المذهبي، كما يظهر في آية: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى إن تعدلوا)^٢، وبذلك يتحقّق التعايش الذي قال عنه الإمام محمد الباقر: صلاح شأن الناس التعايش^٣.

٣-٢ إشراك الجميع في تحقيق التعايش الإيماني

يعتمد هذا الإشراك على نموذج عملي لتحقيق التعايش، يأخذ بما في مختلف المسالك المشار إليها من قوّة، ويدع ما فيها من وهن، يقصد تفعيل التعايش العقدي، يحترم الخصوصيّات الإيمانيّة لمختلف الأديان، ويسمح بتواجد مختلف الأديان وقراءاتها، يعتمد على ما فيها من إيمان وقيم وتنوّع، ليصوغ منها وعياً إجتماعياً لدى مختلف فئات المجتمع، وبذلك يصير التعايش أمراً واقعياً، الأمر الذي لا يتحقّق إلّا بسياسة دينية واعية تؤسّس للإختلاف العقدي، وتنهض بمقتضيات التعايش الديني، لتجعل منه رافداً. وتأسيس الإيمان الفردي لبناء المجتمع المدني وتأمين منجزاته، تبدأ بالنخب الدينية والفكرية لما كانت هي القدوة والفاعلة في المجتمع، لتصير بذلك سلوكاً إجتماعياً، يؤسّس المجتمع المدني الإيماني، الذي يتّسع لمختلف الأديان وقراءاتها، ويسمح لها بالظهور؛ إذ المنع عادة ينتج التمرد

١. سورة المائدة، آية ٨

٢. سورة النساء، آية ٣٥

٣. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٧١، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨٣)، ص. ١٦٧

والعصيان، ويدفع القراءة المرفوضة إلى الإختفاء والكتمان، وربما التطرّف في طرح الأفكار، ودونك التاريخ الإسلامي شاهد على ذلك؛ إذ الفرق الباطنيّة لما منعت صارت فاعلة في ظلمات المجتمع، ومزجت معتقدها بنقمة على المجتمع وأحكامه.

إنّ السماح للآخر بالظهور هو في حقيقته إمتحان للأفكار من نوع آخر، إمتحان بالظهور والحوار؛ وهذا ما يسمح بتفاعل الأفكار، ومعرفة ما فيها من حقّ وبوار، ويمكن أن نعرّز هذا النموذج المقترح بالإجراءات التالية البیان:

٣-٢-١ تطوير الدّراسات الدينيّة وتفعيلها مع العلوم الإنسانيّة

إنّ لتطوير العلاقة بين الدراسات الدينيّة والعلوم الإنسانيّة دوراً فاعلاً في تطوير الفكر الديني ومناهجه والتأسيس لتعايش الأديان، بما تمنحه من رؤى مختلفة ومناهج عليّة تمكّن من الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة الدينيّة؛ سيّما الفلسفة والتأويليّة والسيميولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم الأديان؛ فلا يعقل أن تتطوّر كلّ العلوم ومناهجها ويبقى الفكر الديني بمنأى عن ذلك، وإلاّ صارت المعارف غير علميّة^١.

إنّ تفعيل العلاقة بين الأديان والعلوم الإنسانيّة يمكن من تفكيك عُرى الفكر الديني وتفكيك السياج الدوغماتي الذي تحاط به النصوص الدينيّة، للكشف عن بنيتها ومنطلقاتها وتاريخيتها ووظائفها، والتمكّن من حقيقة الدين والتدين والوعي الديني وطبيعة الإيمان، يصير به المتدين على وعي بحقيقة الأديان وتمثّلاتها وخطاباتها ودلالاتها المختلفة وتعالقاتها المتعدّدة، وهذا يبصر المتدين بحقيقة النصوص الدينيّة والمعارف المبنيّة عليها، بما يمكنه من التمييز بين ما هو من الدّلالة وما هو إمتداد لثقافة الناس، وإنعكاس للواقع المُلبس، وبين الثابت والمتحوّل^٢.

١. محمد عبّاس الموسوي، قراءات نقدية في تجديد الفكر الديني، ط. ١، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٢)، ص. ١١-٢٨.

٢. المرجع السابق، ص. ٧٤.

إنّ هذا التفعيل يؤسّس لحقّ الأنا في الاختلاف وحقّ الآخر في الفهم والاعتقاد والاختلاف، وهذا ما يمهد لتأصيل لاهوت تعدّد، يسند مشروعية تعدّد قراءات النصّ الديني وتنوّع المعرفة الدينية^١.

ولا شكّ في أنّ هذا التفعيل لن يتحقّق إلّا بإقتناع النخب الدينية بأهمية هذا التفاعل وضرورته؛ إذ الملاحظ أنّ جلّ الذين ينهجون هذه الإتجاهات ليسوا من رجالات الدين، مما أفقدها المصدقية بين رجالات الأديان، ومما أفقدها الإمام الدقيق بالمسائل الدينية، ولذلك فلا عجب أن تنفر النخب الدينية منها ومن نتائجها^٢، ولذلك فلن يكون لها في إسداء رؤية دينية نقدية للأجيال القادمة، وتطوير مقرّرات الجامعات الدينية.

٣-٢-٢ التأصيل الديني للاهوت الاختلاف والتعايش من منظور مختلف الأديان

إنّ المراد بالتأصيل المتعدّد للاهوت الاختلاف والتعايش هو التقعيد اللاهوتي للاختلاف العقدي والتعايش الإنساني من منظور مختلف الأديان باستخدام المناهج المعتمدة عند أصحابها، ثمّ تعليمه للمؤمنين بتلك الأديان. وهذا ما يفترض إقناع النخب من مختلف الأديان وفرقها بالإشتراك في هذه المهمة الإيمانية الإنسانية ليكون ذا أثر في الواقع الاجتماعي؛ إذ شأن المؤمن الإمثال لعقيدته وعلماء دينه أكثر من إستجابته لغيرهم. ولكي يصير فاعلاً يجب تدريسه في الجامعات الدينية مع باقي المقاييس اللاهوتية، ليتكوّن على مبادئه جيل من المتدّين يؤمنون بلاهوت الاختلاف والتعايش، يرون أنّ إحترامهما في المجتمع وظيفية وروحية وعبادة دينية، مثلها مثل باقي العبادات. ولو قام أصحاب الأديان بذلك وتابعهم اللاّدينّيون بمختلف توجّهاتهم، فسينشأ جيل من المواطنين المؤمنين بلاهوت الاختلاف والتعايش وفلسفته وأخلاقياته وممارساته، ولن يبقى بعد ذلك ذكر للخصومات الدينية. وقد يعترض أحدهم فيقول لن يفيد لاهوت الاختلاف والتعايش إلّا المتدّين المسكّن بأصول

١. عبد الجبار الرفاعي وآخرون، **الإجتهد الكلامي**، ط. ١، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٢)، ص. ٨٦.

٢. كما حدث للقراءات الحدائيه للإسلام، التي وقعت في أخطاء كثيرة لما قام أناس، ليس لهم التكوين العلمي المتخصّص، وهذا ما أسقط قيمتها بين النخب المتدّينة.

الدين، ولذلك فالأولى أن يتأسس على نظر عقلي^١؛ ليصير أكثر تداولاً، ويمكن القول إن عادة المتدين الإمتثال للدين والتزام أوامره أكثر من الإمتثال للمعرفة العقلية الخالصة، وهي لفئة تداولية تقتضي أن نسعى في هذا الإتجاه.

ولا شك في أن التأصيل للاهوت الاختلاف والتعايش الديني لن يكون ذا فائدة في المجتمع ما لم تدعمه المؤسسات الدينية والتربوية والثقافية، ليصير درساً في المساجد والكنائس، ومقرراً دراسياً في المدارس والجامعات، يتلقاه التلميذ في دروس التربية الدينية، مع باقي الدروس العقدية؛ يتعلم مبادئ التوحيد والصفات الإلهية مع أصول الاختلاف العقدي وفقه التعايش الديني، وبذلك يصير برنامجاً تربوياً تخرج بدروسه أجيال المستقبل، وتسدّ به الأبواب التي يمكن أن تدخل منها النظرات الإقصائية والمشاريع التشتيية، يحصنهم من تلقي تكوين دين غير سليم، ولذلك أرى خطورة الإتجاه السائد والداعي إلى ضرورة حذف المقررات الدينية من المؤسسات التربوية بدعوى أن هذه تسند التمايز الاجتماعي والتطرف والانغلاق والإرهاب، بينما الثابت أن إهمال التربية الدينية هو الذي سمح لظهور أناس في المجتمع يملئون الفراغ المعرفي الناجم عن إهمالها، مما يمكن لانتشار العديد من الطوائف والحركات الدينية تنتشر في العالم الحديث^٢؛ فإما أن نكون الفرد وفق أصول علمية وروحية، وإما أن نكون وفق أصول وتصورات لا نعرفها ولم نخبر توجهاتها، وهنا مكنم الخطر.

٣-٢-٣ توطيد العلاقات بين الأديان والفرق الدينية

إن لتوطيد العلاقات بين الأديان في القطر الواحد، ثم في الأقطار المتعددة لدور فاعل في إذكاء التعايش الإنساني؛ إذ يفيد في تصحيح الأوهام الثقافية التي يتصورها أصحاب كل الأديان والفرق حول الأغيار، كما يفيد في التعرف على التصورات الدقيقة للأديان، والإلمام بالمفاهيم المتوافقة، والقيم المشتركة التي يمكن أن تصير أساساً للوئام الإنساني والحراك الاجتماعي، وهو الأمر الذي لن يتحقق على الواقع إلا بإقناع النخب من مختلف الأديان بإقامة ثلاث علاقات مع الفرق والأديان الأخرى، وهي: حوار

١. الموسوي، قراءات نقدية في تجديد الفكر الديني، ص. ١٣٧-١٦٢

٢. Kenneth, Finding a High Road: The Moral Case for Salvific Pluralism (London: PUC, 2002) P1-

الأديان، والدراسات الدينية المقارنة، ومجالس الأديان، وثلاثتها لها كبير الأثر في التعزيز الاجتماعي للاختلاف العقدي، وتأسيس التعايش الديني، إذا روعيت تفاصيلها الآتية البيان:

٣-٢-٣ حوار الأديان

إنَّ مجرد فتح الحوار بين الأديان هو في حقيقته إقرار كلِّ دينٍ بحقِّ الآخر في الوجود والاحترام والتعبير عن قناعاته، والمداخل الوحيد إلى التعرف على معتقداته وقناعاته الدينية، والمسلك الوحيد لتصحيح المفاهيم حوله والاطلاع على نقاط الوفاق والخلاف. ولن يكون حوار الأديان ذا جدوى ما لم يكن المحاور جاداً في تناول المسائل الدينية، صادقاً في قصد الحوار، متحلياً بتداوليات الحوار وآدابه، بما يجعل الطرف الآخر يقتنع بأهمية الحوار الديني، فيشارك في فعل الحوار وتحديد الاعتراض وحك الأدلة. وقبل هذا وذاك، إحترام المحاور وقناعاته الدينية واعتراضاته، وإذا لم يستطع إقناعه بوجهة نظره وصدق معتقداته فلا يصبر منه عدواً يتحين الفرصة للإيقضاض عليه، وهذا ما يجعل الحوار خطوة لإرساء منطق الانفتاح والوئام الديني وإجراء لإقامة نظام تعايش الأديان، وأداة لبناء المجتمع المدني.

٣-٢-٣ أقسام مقارنة الأديان والبحث الديني المشترك

إنَّ فتح مقاعد للدراسات الدينية المقارنة المشتركة يسهم في التقريب بين المذاهب والأديان، سيما إذا أشرف عليها أصحاب مختلف الأديان، كلٌّ يدرس دينه؛ المسلم يدرس إسلامه، والمسيحي يدرس مسيحيته، والبوذي يدرس بوذيته، وهلمَّ جرّاً مع كلِّ الأديان. فيصير الطالب على علم بحقيقة معتقدات الآخر وأدلته، وهذا ما يثري الأديان والمتدينين وكلَّ أطراف المجتمع بدراسات علمية وندوات وملتقيات وحلقات بحث حول مقارنة الأديان تضمُّ أصحاب مختلف الأديان، تصحِّح أفكار الناس حول الأديان الأخرى وأصحابها، وتقضي على الأوهام الثقافية والتوجُّسات المفتعلة من الآخر. الأمر الذي سيكون له كبير الأثر في تعزيز الاختلاف العقدي، وتأسيس التعايش الديني، وإرساء الوئام الإنساني.

٣-٢-٣ مجالس الأديان المشتركة

ينبغي التفكير في إنشاء مجالس للأديان، سيما في البلدان متعدّدة الأديان، تجمع نخب مختلف الطوائف والفرق الدينية، تعمل على الأمر. بما هو محلُّ إ اتفاق من قيم ومقاصد ومصالح وأعمال صالحات، والتّهي

عن المفاصد وسيئات الأعمال. وهي عديدة كثيرة ويكفيك أن تقوم بمقارنة بين أوامر ونواهي الأديان لتأكد من صدق ما ذكرنا. وأمّا ما يقع فيه الخلاف فيعذر بعضهم بعضاً؛ فالكلّ يتعبّد ربّه بما يراه حقّاً ويتقرّب إليه بما يراه عملاً صالحاً (لنا أعمالنا ولكم أعمالكم)، كما تعمل على تحقيق التفاهم الديني بين مختلف الطوائف بالحوارات والقضاء على الفتن التي يمكن أن تنجم عن تصرفات العوام.

إنّ فكرة المجالس الدينيّة جديرة بالإهتمام؛ لما فيها من إحياء لطبقات المجتمع بالإحترام والتفاهم والتعاون الموجود بين النخب الدينيّة، ودفع للحراك الاجتماعي والمساهمة في بناء المجتمع المدني. فإذا استقام حال النخبة الدينيّة، فسيستقيم حال المجتمع بكل طبقاته، وبذلك يتحقّق التعايش الديني ويتكوّن الوئام المدني بين أفراد المجتمع وطوائفه، فتصير أديانه وطوائفه جسداً واحداً، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

إنّ لمجالس الأديان عبرة في تآلف الأحزاب، فلم تتآلف هذه ولا تتآلف الأديان، وكان ينبغي لها السبق في ذلك، لأنها تهمل من وحي الألوهيّة ونفحات النبوة، فإذا تآلفت صار وفاقهم اتّحاداً وميثاقاً للحركة الاجتماعيّة وتفعيل واقع الإنسان، وفتوى إجماع، يكون لها صدق في المجتمع إذا وظّف لها الإعلام.

ويمكن أن تبلور أعمال مجالس الأديان لتصير بحثاً عن ميثاق مشترك بين دينين أو مجموعة أديان، يأمر بالمتفق عليه من الأحكام والقيم، فيصير ثقافة بشريّة مشتركة، وعقيدة جامعة، وقيماً شاملة، يعمّق ثقافة الأخوة الإنسانيّة، ويشيع العدل والإحسان، ويدعم منجزات المجتمع المدني، ومن الأمور المتفق عليها ما يلي:

- تأكيد ثقافة الإيمان بين الناس،
- مسؤوليّة الإنسان الخلقية،
- ثقافة التعايش الديني والفكري،
- إحترام القيم الدينيّة والأخلاق الإنسانيّة،
- العدل بين الأفراد والناس،
- التعبّد بالعمل الصالح،

- إجلال الحياة والكرامة الإنسانية،
- إحترام ممتلكات الإنسان،
- إحترام الحرية الفردية ضمن إحترام حرية الآخرين،
- السعي لإقامة التوازن بين الأخلاق والتكنولوجيا،
- إحترام حق الإنتفاع في إطار إحترام حق الملكية،
- تكامل المسؤوليات بين الرجال والنساء في الحياة،
- المحافظة على الأسرة والزواج الشرعي بين الرجل والمرأة،
- القضاء على الرذائل الإجتماعية والخلقية^١.

وغيرها كثير، مما يستحق التنويه والإشادة^٢.

إنّ توطيد العلاقات بين الأديان وتفعيل العلاقات بين مناهجها سيعود بالفائدة على الأديان والمعرفة الدينية، كما يعود بالخير والوثام والإيمان على المجتمع، وسيجعل من الاختلاف العقدي مدخلاً لتطوير الإنسان بكلّ أبعاده، وتأسيس الإيمان في الأنفس والمجتمعات وتحقيق التعايش والوثام.

خاتمة النتائج

إنّ ما أثرناه من مباحث يثبت أن للإختلاف العقدي ثلاثة أبعاد أساسية، لاهوتي، وحقّي، وإجتماعي، ويؤكد أنه أمر واقعي طبيعي يعكس فكر الإنسان وثقافته ومجتمعه، يمكن أن يساهم في بناء المجتمع كما يمكن أن يكون معول هدم، ولذلك اتفق النقاد على ضرورة إيجاد نظام يؤسّس لتعايش الأديان واختلفوا في كيفية تحقيقه، وقد بيّنا أنّ لهم ثلاث وجهات أساسية، عرضنا لها في

١. لقد سعت بعض الجهات إلى تحقيق هذا الغرض الإنساني النبيل، ومن ذلك أعمال المنتدى الإسلامي العالمي للحوار حول السلام الديني، بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥ بدبلن (إيرلندا)

٢. راجع أعمال المنتدى الأول للسلام الديني تحت إشراف المنتدى الإسلامي العالمي للحوار، المنعقد بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥ بدبلن (إيرلندا)، حيث أفاضوا في بسط نقاط الوفاق.

هذه الدراسة، وبيّنا ما يمكن أن يثار عليها من إغفال لبعض أبعاد الاختلاف العقدي، أو محاولة إقترح تعديل قوانين الإيمان، أو بديلاً معرفياً عنها، أو محاولة إصدار قانون جديد، يقضي بتفويض أمور الأديان إلى المجتمع. الأمر الذي يثبت أنّ هذه الاتّجاهات لم تقدّر الاختلاف العقدي حقّ قدره، ولذلك فلا عجب أن تكون نتائجها قاصرة، بل إنّها لم تنجح في إصلاح الوضع الديني بقدر ما نجحت في إيجاد العديد من المشاكل الروحية والدينية والاجتماعية.

إنّ خطورة الاختلاف وفشل مشاريع التأسيس لتعايش الأديان توجب علينا التفكير في إعادة التأسيس لتعايش الأديان، إقترح مشروع جديد يحاول إشراك كلّ أقطاب المجتمع المدني والنخب الدينية الفاعلة، ليصير التعايش همّاً للجميع، ومقصداً تسخّر له كلّ الوسائل، وبذلك يتحقّق الوئام الاجتماعي والفكري، ويصير الاختلاف العقدي مدخلاً لإثراء المعرفة والإيمان وتثمين منجزات المجتمع المدني.

ويمكن إنزال هذا المشروع على أرض الواقع بإنتهاج سياسة دينية تقوم على ثلاثة تدابير عاجلة:

١. تطوير العلوم الدينية وتفعيلها مع مختلف العلوم الإنسانية،

٢. تأصيل لاهوت الاختلاف والتعايش وإعتماده في المقررات التربوية،

٣. وفتح العلاقات بين مختلف الأديان والطوائف،

ويتمّ تحقّق هذا الأخير بحوار الأديان، وفتح الدراسات الدينية المقارنة، وإقامة مجالس الأديان، وهذا ما يجعل من المشروع المقترح سياسة إجتماعية دينية، تستثمر الاختلاف العقدي وتوظّفه لخدمة المجتمع المدني وتثمين منجزاته، ولن يكون لهذه الإجراءات قيمة ما لم تقتنع النخب الدينية بأهمية التأسيس لتعايش الأديان، وليس فشل هذا سوى أمانة تقصير النخب الدينية والفكرية في القيام بوظيفتها التاريخية، وظيفه التأسيس للاختلاف العقدي وتعايش الأديان.